

شرح كتاب «فتح المعين شرح قرة العين» باب الزكاة (11) أداء الزكاة.

حسام لطفي

الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين أما بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وهذا هو المجلس الحادي عشر لشرح باب الزكاة - 00:00:00

من فتح المعين بشرح قرة العين لشيخ العلامة زين الدين المباري رحمه الله ورضي عنه ونفعنا بعلومنه في الدارين واليوم ان شاء الله نشرع في فصل جديد. وهو الفصل الذي عقده المصنف رحمه الله - 00:00:19

في كيفية اداء الزكاة في هذا الفصل سيتكلم الشيخ رحمه الله عن بيان حكم الاداء من كونه فوريًا او ليس كذلك وسيبيّن فيه كذلك الشروط التي يجب ان تتوفر لاداء هذه الزكاة على الفور - 00:00:38

وقبل ان نتكلّم عن هذه المسائل بالتفصيل اولاً لابد ان نذكر ان الزكاة حق واجب من الله تبارك وتعالى على عباده. واحنا سبق وتكلّمنا قبل ذلك عن الادلّة الكثيرة من الكتاب والسنة - 00:01:04

الا فرضية هذه الزكاة وذكرنا ايضاً انه لابد من توفر شروط معينة لوجوب هذه الزكاة اذا لم يتتوفر شرط واحد من هذه الشروط فـلا تجب الزكاة فـاذا توفـرت هذه الشروط - 00:01:24

فـانه يـتعين عليه الزكـاة. لكن نـحن دائمـاً ما نـفرق بـین وجـوب الزـكـاة وـبـین اخـراج الزـكـاة فـقد تـجـب الزـكـاة عـلـى الشـخـص لـكـنه لا يـخـرـجـه عـلـى الفور وـقد تـجـب عـلـيـه الزـكـاة وـمع ذـلـك لـابـد ان يـخـرـجـها فـورـاً - 00:01:43

فـمـتـى تـجـب عـلـيـه الزـكـاة عـلـى الفور. متـى يـجـب عـلـيـه اخـراج الزـكـاة عـلـى الفور بـنـقـول اذا وـجـد سـبـب الزـكـاة ذـي هـو مـلـك النـصـاب وـحـالـة عـلـى هـذـا النـصـاب الـحـول فـي الـأـمـوـال الـتـي يـشـتـرـطـ فـيـها حـوـلـانـ الـحـول - 00:02:07

فـهـنـا ثـبـتـ الـحـق فـي هـذـا الـمـال لـلـمـسـتـحـقـين مـن الـأـصـنـاف الـثـمـانـيـة نـعـود مـرـة أـخـرى وـنـقـول الـآن وـجـد سـبـب الزـكـاة ذـي هـو مـلـك النـصـاب وـتـوـفـر شـرـطـهـا ذـي هـو حـوـلـانـ الـحـول عـلـى هـذـا النـصـاب - 00:02:29

فـهـنـا نـقـول ثـبـتـ الـحـق لـلـمـسـتـحـقـين مـن الـأـصـنـاف الـثـمـانـيـة فـي هـذـا الـمـد. وـوـجـب عـلـى صـاحـب الـمـال وـجـب عـلـى الـمـالـك اخـراج الـقـدـر الـواـجـب عـلـى الفور وـعـرـفـنـا اـن هـذـا الـقـدـر الـواـجـب بـيـخـتـلـف بـيـخـتـلـف مـن مـال لـآخر - 00:02:50

فالـقـدـر الـواـجـب فـي زـكـاة النـقـدـيـن غـير الـقـدـر الـواـجـب فـي زـكـاة الـأـنـعـام غـير الـقـدـر الـواـجـب فـي الزـرـوع وـالـشـمـار وـهـكـذـا فـلـابـد ان يـخـرـج الـقـدـر الـواـجـب عـلـى الفور. وـلـا يـجـوز لـه التـأـخـير لـمـاـذا لـا يـجـوز لـه التـأـخـير؟ لـانـهـ حـق - 00:03:11

وـجـب صـرـفـهـ لـادـمـي لـانـهـ حـق وـجـب صـرـفـهـ لـادـمـي. وـتـوـجـهـتـ الـمـطـالـبـةـ الـيـهـ بـالـدـفـعـ مـن قـبـلـ الـشـرـعـ فـلـمـ يـجـزـ لـهـ التـأـخـير وـهـذـا بـخـلـافـ حـقـوقـ الـأـدـمـيـيـنـ. يـعـنيـ لوـ كـانـ عـنـدـنـا مـثـلـاـ شـخـصـ عـلـيـهـ دـيـنـ لـادـمـيـ 00:03:32

وـهـنـا نـقـولـ هـذـا الـدـيـنـ لـاـ يـجـبـ دـفـعـهـ عـلـىـ الـفـورـ الـاـ فـيـ حـالـةـ اـيـشـ؟ نـعـمـ الـاـ فـيـ حـالـةـ الـمـطـالـبـةـ الـاـ فـيـ حـالـةـ الـمـطـالـبـةـ. يـبـقـيـ الـحـاـصـلـ عـنـدـيـ الـآنـ اـنـ اـدـاءـ الزـكـاةـ طـالـمـاـ وـجـدـ سـبـبـ الزـكـاةـ. الـلـيـ هـوـ 00:03:57

الـنـصـابـ وـحـالـةـ عـلـىـ هـذـا النـصـابـ الـحـولـ فـهـنـا ثـبـتـ الـحـقـ لـلـمـسـتـحـقـينـ وـوـجـبـ عـلـيـهـ اـدـاءـ الزـكـاةـ عـلـىـ الـفـورـ يـشـتـرـطـ لـادـاءـ الزـكـاةـ عـلـىـ الـفـورـ شـرـوطـ يـشـتـرـطـ لـادـاءـ الزـكـاةـ عـلـىـ الـفـورـ شـرـوطـ. اـوـلـ هـذـهـ شـرـوطـ وـهـوـ التـمـكـنـ مـنـ الـادـاءـ 00:04:17

اـوـلـ هـذـهـ شـرـوطـ وـهـوـ التـمـكـنـ مـنـ الـادـاءـ يـشـتـرـطـ لـاخـراجـ الزـكـاةـ اـنـ يـكـونـ صـاحـبـ الـمـالـ مـتـمـكـنـاـ مـنـ اـخـراجـ زـكـاةـ مـالـهـ طـيـبـ ماـ صـورـةـ

ذلك؟ صورة ذلك ان يكون المال حاضرا عنده - 00:04:38

ان يكون المال حاضرا عنده فخرج بذلك ما لو كان المال غائبا عن المكان الذي يقيم فيه. فهنا لا يجب عليه اخراج الزكاة على الفور. لأن كان - 00:05:00

مثلا صاحب المال في بلد وماله الذي وجب فيه زكوة في بلد اخر فهنا لا يجب عليه اداء الزكوة على الفور صورة اخرى ان يكون هذا الشخص عنده مال لكن هذا المال عبارة عن ايش؟ عبارة عن دين في ذمة شخص اخر - 00:05:18

عبارة عن دين في ذمة شخص اخر. طيب لو كان هذا الشخص عنده مال وهذا المال عبارة عن دين هل الدين يمنع من وجوب الزكوة؟ هذه المسألة سبق وبينها قبل ذلك. احنا قلنا هذا الدين لو كان على شخص معسر - 00:05:44

فالزكوة واجبة على صاحب المال لكن لا يخرج زكاته الا بعد القبض. وهذا سيأتي تفصيله من خلال ما سيذكره الشيخ رحمه الله لكن الان هذا الشخص له دين وهذا الدين على شخص غني على شخص مليء - 00:06:03

او له دين على شخص جاحد جاحد للدين لكن صاحب المال عنده بينة او نحو ذلك من هذه الصور بنقول في هذه الحالة يجب عليه اخراج الزكوة على الفور. فإذا - 00:06:24

عند الشافعية على معتمد المذهب ان الدين لا يمنع من اخراج الزكوة الا لو كانت هذه الزكوة زكوة الفطر. واحنا عرفنا ان زكوة الفطر يمنعها الدين على ما اعتمد ابن حجر رحمه الله وشيخ الاسلام زكريا - 00:06:40

فرق ما بين زكوة الفطر وزكوة المال. زكوة الفطر على المعتمد يمنعها الدين واما زكوة المال فلا يمنعها الدين. في كل الاحوال الزكوة واجب واجبة عليه. لكن هل يخرج على الفور؟ هذا الذي فيه التفصيل الذي ذكرناه انفا - 00:07:02

يخرجها على الفور لو كان الدين على شخص مليء شخص غني وهو باذن للمال او كان على شخص جاحد لكن صاحب المال عليه بينة. او كان يعلمه القاضي او نحو ذلك من هذه الصور. فهنا يجب عليه - 00:07:24

الزكوة ويجب عليه اخراج هذه الزكوة على الفور واضح الان؟ طيب نفترض ان هذه هذا المال او هذا الدين على شخص معسر او على شخص جاحد ولا بينة فنقول الزكوة ايضا واجبة في هذا الدين. لكن لا يجب اخراج الزكوة على الفور. يجب عليه اخراج الزكوة فيما اذا قبض - 00:07:42

هذا المادة فيؤدي زكاته ويؤدي زكوة ما فاته كذلك لو كان مثلا هذا المال لو كان هذا المال له اكثر من سنة اكثر من سنة عند هذا الشخص هذا عند الشفهية وهذا هو آآ معتمد المذهب وهو المذهب الجديد - 00:08:08

المذهب القادر للشافعي انه لا زكوة في الدين اصلا لا زكوة في الدين اصلا حتى يقبض هذا المال فلو قبض هذا المال فانه يستأنف له حولا جديدا هذا هو القديم. مذهب القديم عند شافعي رحمه الله. ومذهب - 00:08:28

ابو مذهب ابي حنيفة ومذهب احمد قالوا لا يجب عليه اخراج الزكوة في الدين الا بعد القبض. فلو قبض اخرج الزكوة والامام مالك رحمه الله يرى انه ايضا لا يجب الزكوة في الدين الا اذا قبضه فلو قبضه اخرجه عن سنة واحد - 00:08:50

عدة فقط اخرجه عن سنة واحدة فقط فالحاصل قال ان الدين لا يمنع وجوب الزكوة في المال. وانما يمنعها في زكوة الفطر فقط. طيب يأتي قال لماذا فرقنا بين زكوة الفطر وبين زكوة المال - 00:09:16

لماذا فرقنا بين زكوة الفطر وزكوة المال زكوة الفطر يمنعها الدين وآآ ذلك لانها طهرة للبدن والزكوة انما تتعلق بعين المال الزكوة انما تتعلق بعين المال. ولهذا وجبت في المال في زكوة الاموال ولم تجب في زكوة الفطر - 00:09:38

ولم تجب في زكاري الفطر. فالحاصل الان احنا بنقول الشرط الاول لاخراج الزكوة على الفور هو التمكن من الاداء. يعني لابد ان يكون صاحب تحب المال متمنكا من الارباح بان يكون هذا المال حاضرا عنده - 00:10:08

فلو كان غائبا او كان المال دينا في ذمة اخر فهنا لا يجب عليه اخراج الزكوة على الفور. يبقى الزكوة واجبة لكن لا يجب الارباح على الفور الشرط الثاني لوجوب الزكوة على الفور وهو وجود المستحقين - 00:10:24

وهو وجود المستحقين. يعني لابد من حضور الاصناف المستحقين للزكوة. او حضور الامام باعتبار الامام بياخذ الزكوة من ارباب

الاموال وبعدين ببوزعه وهو على المستحقين. او وكيل الامام الساعي على جمع الزكوات من ارباب الاموال - [00:10:45](#)
طيب نفترض الان ان المستحقين لم يحضروا. او الامام وكذلك بالنسبة الساعي الذي يجمع الزكوات. لم يحضر احد من هؤلاء فهنا
نقول لا يجب اداء الزكاة على الفور وجاز لصاحب المال ان يؤخر هذه الزكاة حتى يسلمها الى من يستحقها - [00:11:10](#)
وذلك لانه يستحيل ان يعطي ولا قابض يستحيل ان يعطي الزكاة ولا قابض له. فنحن الان لم نجد اماما. ولم نجد وكيلا عنه اللي هو
الساعي. ولم نجد احد من المستحقين فكيف سنؤدي هذه الزكاة - [00:11:37](#)

فلا يمكن ابدا اعطاء الزكاة بدون القول ولهذا بنقول جاءنا آحد من هؤلاء الثلاثة وجب اخراج الزكاة على الفور. طيب هل يجوز
تأخير للزكاة للمصلحة؟ يعني مثلا اراد الشخص هذا ان يدفع زكاته الى قريب لا تلزمته نفقته - [00:11:57](#)
هذا اولى هذا اولى. هل يجوز له التأخير؟ نقول نعم يجوز التأخير؟ تأخير اداء الزكاة من اجل انتظار قريب. لا زمه نفقته او مثلا اه
اداء الزكاة لجاره. ايضا يجوز التأخير حينئذ. او تأخير الزكاة من اجل اه ان يعطيها لمن هو - [00:12:22](#)
اطلع او لمن هو احوج لاستحقاق الزكاة فيجوز التأخير لاي سبب من هذه الاسباب اما لو اخر الزكاة بدون سبب فانه يأثم لاننا قلنا
يجب عليه اداء هذه الزكاة على الفور - [00:12:45](#)

هذا واجب. فلو اخر بدون عذر او بدون سبب فانه يأثم. هذا اولا الامر الثاني وكذلك يضمن وكذلك يضمن طيب لماذا قلنا بالاثم؟ قلنا
بالاثم لانه فوت واجبا. وقلنا بالضمان لان حق المستحقين قد - [00:13:05](#)
في ذمتني وبالتالي لو انه اخر بحيث تلف هذا المال فان هذه الزكاة تصير دينا في ذمة صاحب المال لانه قصر بسبب هذا التأخير واذا
مات في هذه الحالة لم تسقط الزكاة بميته - [00:13:27](#)

بل يجب اخراج هذه الزكاة من تركته من المال. باعتبار انه حق لزمه في حال الحياة. فلا يسقط بالموت وآآ هذا من باب اولى لان له
حق الله سبحانه وتعالى وفي حديث عبدالله بن عباس رضي الله تعالى عنهم - [00:13:51](#)
قال النبي صلى الله عليه وسلم فدين الله عز وجل احق ان يقضى لو كان للشخص اه لو كان على الشخص دين لادمي ومات هل
يقضى هذا الدين من ماله ولا لا يقضى؟ يقضى بلا شك. دين الله تبارك وتعالى احق بالقضاء - [00:14:07](#)

فطالما قلنا انه يضمن هذا المال وانه ثبت في ذمته. فلو مات هذا الشخص نخرج هذه الزكاة المستحقة من مال لهذا الشخص لان دين
الله سبحانه وتعالى احق بالقضاء. طيب مضت على صاحب المال سنوات - [00:14:27](#)
ولم يؤدي زكاته ما له هل يخرجها عن سنة واحدة؟ نقول لا لابد ان يخرج الزكاة عن كل السنين الماضية لانها ثبتت هو الان اخرها
اخرها واحنا قلنا لابد ان يخرجها على الفور هذا واجب. فلو اخرها ياسا بهذا التأخير وهي في ضمانه. ولهذا لا بد ان يخرجها عن كل -
[00:14:46](#)

الماضية حتى لو كانت سنوات طويلة لابد ان يخرج الزكاة عن كل السنوات الماضية طيب الان استقرت الزكاة على شخص ثم انه
مرض ولا مال له ماذا يفعل ما عنده مال الان. هل تسقط الزكاة؟ لا هذا دين - [00:15:12](#)
والدين لا يسقط بالاعصار الدين لا يسقط بالاعصار. ولهذا ينبغي عليه ان ينوي انه سيؤدي هذه الزكاة ان قدر على ذلك فلو قدر على
اخراج الزكاة فنقول لابد ان يخرج هذا الدين الذي عليه - [00:15:35](#)
طيب الان هو مات ولا مال له؟ خلاص يبقى آما عليه شيء وهو يعني لعله يكون في عفو الله سبحانه وتعالى ورحمته. لكن لابد ان
ينوي او يقول ينبغي ان ينوي - [00:15:55](#)

انه سيؤدي الزكاة ان قدر على ذلك. فالحاصل الان اننا نقول انه لابد من اخراج الزكاة على الفور ويجوز له التأخير لانتظار قريب او ما
شابه ذلك فإذا اخر بلا عذر - [00:16:08](#)

فانه يأثم وكذلك يضمن هذا المال الشرط السادس لوجوب اخراج الزكاة على الفور وهو الا يكون المزكي مشتغلا بما يهمه. من امر دينه
ودنياه الا يكون المزكي مشتغلا بما يهمه - [00:16:25](#)
من امر دينه ودنياه. كان مثلا منشغلا بصلة او كان منشغلا باكل او ما شابه ذلك من المهام فاخر الزكاة الى ان يفرغ من صلاته. اخر

الزكاة من اجل او الى ان يفرغ من طعامه فلا حرج في ذلك. لا نقول هو يأثم بهذا التأخير - [00:16:47](#)

فطالما انه منشغل بذلك فلا حرج عليه. لكن لو فرغ من ذلك فانه لابد ان يخرج الزكاة ولا يجوز له تأخير الا للمصلحة كما قلنا الشرط الرابع الشرط الرابع لوجوب الزكاة على الفور وهو جفاف الثمر - [00:17:10](#)

وتنتقية الحب والمعدن جفاف الثمر وتنقية الحب والمعدن بمعنى ان المذكي لا يعدل باخراج الزكاة قبل جفاف الثمر فقلنا الان الشخص هذا عليه زكاة مثلا في الثمر في ثمرة التمر في ثمر النخل وفي ثمر العنبر - [00:17:33](#)

هل سيخرج زكاته آآ رطب؟ رطب؟ لا. ولا يخرج كذلك زكاته عنبا. لأن هذا الفساد اليه ولا يخفى علينا جميعا آآ هذا يسر عليه الفساد وبالتالي لا يمكن ادخاره ستضيع الحكمة من اخراج الزكاة. احنا قلنا الزكاة لا تكون الا في القوت - [00:17:59](#)

فمثل هذه الاشياء لا يقتات عليها. هذه يسرى اليها الفساد. طيب ماذا يصنع؟ نقول بالنسبة للثمار لابد ان ينتظر الجفاف او اولا لا يخرجها الا ثمرة لا يخرجها الا زيبة. وبالنسبة للحبوب لا يخرجها الا ايش؟ لا يخرجها الا حبا جافا - [00:18:23](#)

حتى يتمكن الفقير والمسكين ونحو هؤلاء من ادخار هذه الحبوب وبالتالي آآ يستطيع هؤلاء الاقتياد على مثل الا طبعا لو كان هذا الحب لا يدخل الا في قشره. زي مسلا الرز - [00:18:45](#)

يعني كان قدیما لا يمكن ان يدخل الا في قشره. دلوقتي طبعا مع التقدم ونحو ذلك بيوضع في اغلفة الله اعلم ماذا يصنع به يعني فممکن بيظل آآ مدة طويلة جدا مدخل بلا قشر - [00:19:01](#)

فالحاصل يعني انه لا يعدل باداء الزكاة قبل جفاف الثمر وتنقية الحب من القشور وكذلك بالنسبة لابد ان ينقى المعدن من التراب لابد ان ينقى المعدن من التراب. لو توفرت هذه الشروط الرابعة - [00:19:20](#)

وجبت الزكاة على الفور اذا اختعل عندي شرط من هذه الشروط نقول لا يجب اداء الزكاة على الفور وجاز التأخير وجاز التأخير طيب نرجع لما قاله الشيخ رحمه الله. قال هنا - [00:19:41](#)

فصل يجب ادائها اي الزكاة وان كان عليه دين مستغرق حال لله او لادمي فلا يمنع الدين وحجب الزكاة في الازهر يعني في الازهر من قوله الشافعي رحمه الله ورضي عنه - [00:19:58](#)

وهذا كما قلنا انما هو في زكاة الفطر فزكاة المال لا يمنعها الدين. وهذا هو المذهب الجديد للشافعي رحمه الله خلافا للمذهب القديم. فالذهب القديم الزكاة - [00:20:19](#)

تجب اذا قبض المال وحينئذ يستأنف حوالا جديدا. قال رحمه الله فورا ولو في مال صبي ومحجون لحاجة المستحقين. وهذه علة الفورية وهذه علة الفورية. فانما قلنا بوجوب الزكاة على الفور. لأن المستحقين يحتاجون اليها - [00:20:35](#)

فوجب على صاحب المال ان يخرج زكاته على الفور. حتى ولو كان في مال صبي او محجون. لكن الذي يخرج الزكاة هو الولي ليس الصبي وكذلك ليس المحجون ثم شرع الشيخ رحمه الله في ذكر شروط الوجوب على الفور فقال بتمكن من الاداء - [00:21:02](#)

قال فان اخر اثم وضمن يعني ايه ضمن حصة المستحقين قال ان تلف قال ان تلف بعده. يعني ايه ان تلف بعده؟ يعني ان حصل تلف للمال بعد التمكن من الاصدار - [00:21:25](#)

طبع اذا لم يتمكن من الاصدار بان كان مثلا المال غائبا او نحو ذلك من هذه الصور التي ذكرناها وتلف المال قبل التمكن بلا ضمان لو تلف المال قبل التمكن فلا ضمان. اما لو تلف بعد التمكن من الاصدار. ومع ذلك لم يخرج فنقول يضمن هذا المال - [00:21:41](#)

في ذمته قال الشيخ رحمه الله نعم نعم هذه يؤتى بها للاستدراك. بعد ان بين انه لابد ان يخرج الزكاة على الفور. قال نعم ان اخر لانتظار قريب او جار او احوج او اصلاح لم يأثم - [00:22:03](#)

ان اخر الانتظار قريب محله اذا لم تلزم نفقته اما اذا كان هذا القريب من تلزم نفقته قلنا هذا لا يجوز دفع المال اليه قال او جار او احوج او اصلاح قال لم يأثم. يعني لم يأثم بالتأخير. ومحل عدم الاداء اذا لم يشتند - [00:22:23](#)

الحاضرين. اما لو حصل ضرر شديد للحاضرين بهذا التأخير فانه يأثم فانه يأثم ولا يجوز له حينئذ ترك الاصدار الواجب من اجل تحصيل فضيلة اللي هو اعطاء الزكاة لقريب او اعطاء الزكاة لجار او لمن هو اصلاح او لمن هو - [00:22:46](#)

هو احوج هذه كلها امور مستحسنة. هذه كلها امور مستحسنة. لكن هل يترك الامر الواجب من اجل الامر المستحسن الجواب لا. فلو اشتد الضرر على الحاضرين هنا نقول لم يجز التأخير ووجب دفع الزكاة لهؤلاء المستحقين. ولا يجوز - [00:23:13](#)

التأخير من اجل من هو اصلاح او من هو احوج او للجار او نحو ذلك. قال الشيخ رحمة الله لكنه يضمنه ان لف يعني لو تلف المال بافة سماوية. قال كمن اتلفه يعني كما لو اتلفه بنفسه فانه يضمنه. او قصر في - [00:23:33](#)

بدفع متلف عنه. بهذه الصورة ايضا من صور الضمان يعني آآقصر صاحب المال في دفع متلف لهذا المال فهنا ايضا يضمن هذا المال وتستقر الزكاة في ذمته ومثل على ذلك فقال لأن وضعه في غير حزره بعد الحول وقبل التمكن - [00:23:54](#)
يعني جاء الشخص ووضع مالا في غير حزره يبقى هنا مقصرا ولا غير مقصرا؟ هنا مقصرا. فهنا يضمن هذا المال فيما لو تلف. فيما لو تلف قال رحمة الله ويحصل - [00:24:24](#)

التمكن بحضور مال غائب سائر او قار. قار يعني ثابت. وهو ضد السائب. قال بمحل عصر الوصول اليه عصر الوصول اليه. فان لم يحضر لم يلزم الماء من محل اخر. وان جوزنا نقل الزكاة - [00:24:43](#)

وهذا لعدم اداء الزكاة في محل اخر. يبقى التمكن يحصل بحضور المال. بحضور مال غائب او آآ بمحل ثابت يعني او كان سائرا او قرنا بمحل عصر الوصول اليه. فان لم يحضر المال فهنا لم يلزم الماء من محل اخر - [00:25:03](#)

قال رحمة الله وحضور مستحقتها وهذا هو الشرط الثاني وهذا لاستحالة الاعطاء من غير قبض فسواء حضر المستحقون او الامام او الساعي الذي يجمع الزكوات فهنا قد توفر عندي الشرط الثاني لاخراج الزكاة على الفور - [00:25:23](#)

قال وحضور مستحقتها اي الزكاة او بعضهم فهو متمكن بالنسبة لحصته حتى لو تلفت ضمانتها ومع فراغ مهم ديني او دينوي كاكل وحمام. قال الشيخ رحمة الله وحلول وحلول الدين يعني ويحصل التمكن بحضور مال او بحلول الدين - [00:25:45](#)

وآآ قال الشيخ رحمة الله من نقد او عرض تجارة مع قدرة على استيفائه. وهنا بقى بدأ الشيخ رحمة الله يفصل في مسألة الدين. احنا قلنا الان الدين لا يمنع من وجوب الزكاة من زكاة الاموال. فحيفاصل الان الفرق بين الدين - [00:26:14](#)

الذى يقدر صاحبه على استيفائه الدين الذى لا يقضى صاحبه على استيفائه. فيبيقول وحلول الدين من نقد او عرض تجارة مع قدرة على استيفائه بان كان على مليء حاضر باذل او جاحد عليه بينة او يعلم القاضي - [00:26:34](#)

او قادر هو على خلاصه فيجب اخراج الزكاة في الحال وان لم يقبضه لانه قادر على قبضه طيب لو كان هذا الدين على شخص ويتعذر استيفاؤه فهنا لا يجب اخراج الزكاة على الفور. قال اما اذا تعذر استيفاؤه باسار او مطل او غيبة او جحود ولا بينة - [00:26:55](#)

فكمجموع لا يلزم الاصدار الا ان قبضه لا يلزم الاصدار في مغصوب وضال لكن لا يجب دفعها الا بعد تمكن بعوده اليه. يعني المال المغصوب - [00:27:20](#)

والمال الضال اللي هو الضائع هذا يجب فيه الزكاة ايضا. لكن لا يجب الاصدار اخراج الزكاة الا بعد التمكن بعوده اليه مثل الدين الذي على شخص مماطل او على شخص معسر هذا لا يجب آآ دفع الزكاة الا بعد قبض هذا المال. يبقى - [00:27:40](#)

هنا الزكاة واجبة؟ نعم. لكن الدفع والاصدار لا يكون الا الا بعد قبض هذا المال قال الشيخ رحمة الله ولو اصدقها نصاب نقد وان كان في الذمة او سائمة معينة - [00:28:02](#)

زكوة وجوها اذا تم حوله من الاصداق وان لم تقبضه ولا واطئها. لكن يشترط ان كان النقص في الذمة. ان كان قبضه بكلمه موسرا حاضرا. ودي نفس الفرع او هذا فرع عن نفس المسألة فيما لو اصدق امرأة نصاب نقد - [00:28:18](#)

يعنى كان صداق المرأة قد بلغ نصاب من النقود يبقى هنا سببا في في حساب الحول. آآ او حال على هذا المال حولا. فهنا ستؤدي زكاته ستؤدي زكاته لان هذا خلاص هذا مال - [00:28:41](#)

صار ملكا لهذه المرأة حتى وان لم يدفعه الزوج فهو مستقر في ذمته فيجب فيه كذلك الزكاة لكن نفترض ان هذا المال او هذا الصداق في ذمة الزوج زي اغلب الناس الان. اغلب الناس ما بيدفعوش صداق ولا حاجة. هو بيبقى مقدم ومؤخر - [00:29:00](#)

المقدم والمؤخر هذا صداق المرأة لازم تكون عارفين هذه المسألة. المقدم والمؤخر هذا هو صداق المرأة. يجب على الزوج ان يدفعه لامرأته وهو حقها ملك لها ولا يأخذه الولي - [00:29:21](#)

الولي لا شأن له بصدق هذا حق للمرأة المقدم والمؤخر. المقدم غالباً بيبقى يعني آشيه يسير احياناً بيبقى جنيهات عشرة جنيه اقل اكثراً بيبقى شيء يسير. واما بالنسبة للمؤخر فغالباً ما يكون مالاً كثيراً - [00:29:36](#)

لو كان هذا المال قد بلغ نصاباً هل تجب فيه الزكاة؟ شف المسألة هذه مسألة مهمة جداً لو كان هذا المؤخر بلغ نصاباً تجب فيه الزكاة؟ اه نعم. تجب فيه الزكاة. يعني يجب على المرأة ان تؤدي زكاة هذا المال في كل عام - [00:29:56](#)

نعم يجب عليها ان تؤدي زكاة هذا المال في كل سنة طيب الزوج ما دفعش حاجة كفالب حال الازواج هو يدوشك يعني بيخرج من تكاليف الزواج وهو اصلاً مديون. كيف سيؤدي او يدفع هذا - [00:30:15](#)

الصادقة غالباً بيكون هذا مستقرها في ذمتها طيب ماذا تصنع الزوجة كل عام يمر على هذا الدين لانه مستقر في ذمتها. فاذا قبضته من زوجها يعني اخذت صداقها من الزوج - [00:30:33](#)

ادت الزكاة عن هذا الدين عن كل سنة مضت. مفهوم يا جماعة؟ هذه مسألة مهمة جداً. يغفل عنها كثير من الناس.طبعاً هذه مسألة مسألة متفرعة كما هو واضح عن اصله - [00:30:53](#)

وهو هل تجب الزكاة في الدين ولا لا؟ لو قلنا بمعتمد المذهب انه تجب في الدين بيبقى اذا لابد ان تفعل المرأة ذلك هذا الصداق لابد ان تؤدي زكاته فاذا قبضته من زوجها وكان قد بلغ نصاباً - [00:31:07](#)

فهنا لابد ان تخرج الزكاة عن كل عام مضى طيب لم تقضى ذلك المال من الزوج. ماذا تصنع خلاص بيبقى هنا تجب الزكاة لكن لا تخرج المال على الفور. طيب نفترض ان هذا الزوج مليء يعني غني وهو باذل - [00:31:25](#)

بيبقى هنا لابد ان تخرج الزكاة على الفور نفس التفصيل اللي ذكرناه في هذه المسألة ويجري في هذه المسألة الخلاف السابق اللي احنا تكلمنا عنه. بين ابي حنيفة واحمد ومالك رحمه الله فمالك يقول لو - [00:31:50](#)

هذا الدين لا تؤدي الا زكاة سنة واحدة. ابو حنيفة واحمد يقولون يؤدي الزكاة بعد القبض فقط سواء كان هذا الدين على مليء او غير مليء في كل الاحوال بعد بعد القبض - [00:32:06](#)

عند الشفافيف القديم يقول يجب الزكاة اذا قبضت المال وتستقبل به حولاً جديداً. فهذه المسألة محله خلاف كما بينا. طيب متى نحسب الحول؟ نحسب الحول؟ بسعة اصداق هذه المرأة اذا بلغ هذا الصداق - [00:32:25](#)

النصابة طيب مات الزوج ولم يؤدي ما عليه من الصداق بيبقى الزوجة من حقها ان تأخذ هذا المال من التركة غير الحق الآخر الحق الذي فرضه الله سبحانه وتعالى لها في - [00:32:47](#)

هذا المال اللي هو الحق في الارث. الزوجة اما لها الثمن واما لها الربع اذا لم يكن سمي فرع وارس وايه؟ ولها الثمن اذا كان آه ثم فرع وارث - [00:33:05](#)

فهلها آه حظها من الارث ولها كذلك زائد على ذلك اللي هو الصداق الذي لم يعطيها زوجها حال الحياة طيب ثم قال بعد ذلك تنبئه الازهر ان الزكاة تتعلق بالمال تعلق شركة - [00:33:22](#)

طيب نتكلم عن هذه المسألة ان شاء الله في الدرس القادم ونتوقف ها هنا ونكتفي بذلك وفي الختام نسأل الله سبحانه وتعالى ان يعلمنا ما ينفعنا وان ينفعنا بما علمنا وان يزيدنا علماً - [00:33:46](#)

وان يجعل ما قلناه وما سمعناه زاداً الى حسن المصير اليه وعتاداً الى يوم القدوم عليه انه بكل جميل كفيل. وهو حسبنا ونعم الوكيل. ونسأل الله سبحانه وتعالى ان يوفقنا واياكم لما يحب ويرضى - [00:34:03](#)

وان يأخذ بناصيحتنا الى البر والتقوى. ونسأله عز وجل ان يثبتنا على هذا الخير. وان يديم علينا هذا الفضل. انه ولد ذلك ومولاه - [00:34:18](#)